



تدشين مركز الدفاع المدني بشقصان بالطائف

وأشار العقيد الشريف إلى أن المركز سوف يكون له الأثر الإيجابي في تهيئة بيئة العمل لما يعود بالفائدة في رفع كفاءة الأداء والعطاء لدى الضباط والأفراد العاملين في المركز.

المستلمة، ومطبخ، ومستودعات للإعاشة، وصالة طعام، وعدد فصلين دراسيين للمحاضرات والندوات وإضافة إلى غرف للنوابين والمستلمين من ضباط وأفراد.

من المواقف الخاصة باليات، ومعدات الدفاع المدني ومستودعين للمواد الكيميائية وورشة لصيانة السيارات ومواقف داخلية، ومكاتب ومجهزة للضباط والأفراد، ومضاج للفرق

مشروعات، هي مركز المهني ومركز عشيرة ومركز السديرة . وبين أن المساحة الكلية للمركز ١٠ آلاف متر مربع، ويتكون المبنى من دورين، وعدد

شقصان . وأوضح المتحدث الإعلامي بالإدارة العامة للدفاع المدني بالمحافظة العقيد ناصر بن سلطان الشريف ، أن المركز يأتي ضمن أربعة

شقصان - واس
دشن مدير الإدارة العامة للدفاع المدني بمحافظة الطائف العميد خالد بن أحمد الداوم ، مؤخراً مركز الدفاع المدني بمركز

دور الإيواء السياحي بالطائف تسجل نسبة إشغال ٩٧٪



وحطة الصيانة الشاملة لجميع المرافق الخدمية، وتنفيذ خطة الرقابة الموسمية في الأسواق العامة، وأسواق النفع العام والطعام والخضراوات، ومراكز التموينات الغذائية، واستكمال برنامج التحسين والتجميل وزراعة الزهور بشوارع المدينة والمرافق السياحية والحدائق العامة.

وزيادة خدمة المواقع السياحية ذات الإقبال السياحي الكبير، إلى جانب تنسيق الجهود مع الإدارات المختصة ذات العلاقة بالخدمات، واستمرار العمل بالبرنامج التوعوي للمحافظة على المرافق الخدمية.

المحافظة المقدسة، مشدداً على ضرورة استثمار جميع هذه المقومات بالطريقة الأنسب والأفضل في سبيل راحة المواطن والزائر.

المشاعر المقدسة، مشدداً على ضرورة استثمار جميع هذه المقومات بالطريقة الأنسب والأفضل في سبيل راحة المواطن والزائر.

المشاعر المقدسة، مشدداً على ضرورة استثمار جميع هذه المقومات بالطريقة الأنسب والأفضل في سبيل راحة المواطن والزائر.

المشاعر المقدسة، مشدداً على ضرورة استثمار جميع هذه المقومات بالطريقة الأنسب والأفضل في سبيل راحة المواطن والزائر.

فمن خطة إستراتيجية (عدالة ناجزة بجودة وإتقان)

إطلاق مبادرات ومشاريع تطوير للقطاعات العدلية

الزاعات ضمن البدائل الشرعية لتسوية المنازعات مع وجود الضمانة القضائية لجميع المتقاضين في حق اللجوء للقضاء انتهاءً عند عدم الوصول إلى تسوية مرضية للأطراف .

تطوير أداء الكوادر البشرية: ولأجل تطبيق أفضل الممارسات الإدارية وتحقيق الكفاءة في الأداء والإنتاجية، تعمل الوزارة حالياً على تدشين نظام البصمة الإلكترونية لضبط الحضور والانصراف، حيث وجه وزير العدل بتطبيق هذا النظام على جميع موظفي القطاعات العدلية على أن يبدأ تطبيق هذا النظام بكمبته . وذلك ابتداءً من مطلع شهر ذو القعدة من العام الجاري . وذلك تأكيداً على أهمية المحافظة على وقت العمل ومحاسبة المقصرين . ولأجل البحث عن الكفاءات الإدارية من العاملين في كافة القطاعات العدلية للإفادة منهم في أعمال الوزارة التطويرية أطلقت الوزارة مبادرة "شارك" الرامية إلى الاستفادة من الكفاءات البشرية المتميزة من منسوبي وزارة العدل وغيرهم، في كافة المجالات الشرعية والنظامية والإدارية والتقنية وغيرها، للمشاركة في مسيرة الوزارة التطويرية، وقد أتاحت الوزارة المجال للرغابين في الانضمام لمبادرة "شارك" التسجيل في موقع الوزارة الإلكتروني ليتمكن لدى الوزارة قاعدة بيانات تفصيلية عن المشاركين ليكنونوا ضمن قائمة المستهدفين في المشاركة بمشاريع الوزارة التطويرية بكافة مجالاتها.

والعمل على فصل الأعمال القضائية المنوطة بالمحامي عن الأعمال الإدارية التي يختص بها أعوانه من أمناء السر وكتاب الضبط والمسجلين وتحومهم ، ثم تحسين ذلك وتدريب العاملين في الدوائر القضائية على الإجراءات المحسنة، وسيستفيد القاطنون على هذا المشروع من أفضل التجارب الدولية في هذا المجال ولأجل اختصار الإجراءات الإدارية في الاستفسار عن الملكات العقارية أطلقت وزارة العدل مشروع الأرشيف الإلكتروني للثروة العقارية، والذي يهدف لحفظ الصكوك العقارية لدى الجهات العدلية وحمايتها من التلف والفقد، وتحويل البيانات الخاصة بها إلى قواعد بيانات منفتحة ومصححة ومعتمدة ومفهرسة، وذلك لتقريب الوصول للمعلومة بسرعة أكبر، وتسهيل عملية البحث عن الأملاك، ويمثل هذا المشروع أهمية كبيرة تصب في الجانب الإداري لكتابات العدل والجهات العدلية ذات العلاقة.

والعمل على فصل الأعمال القضائية المنوطة بالمحامي عن الأعمال الإدارية التي يختص بها أعوانه من أمناء السر وكتاب الضبط والمسجلين وتحومهم ، ثم تحسين ذلك وتدريب العاملين في الدوائر القضائية على الإجراءات المحسنة، وسيستفيد القاطنون على هذا المشروع من أفضل التجارب الدولية في هذا المجال ولأجل اختصار الإجراءات الإدارية في الاستفسار عن الملكات العقارية أطلقت وزارة العدل مشروع الأرشيف الإلكتروني للثروة العقارية، والذي يهدف لحفظ الصكوك العقارية لدى الجهات العدلية وحمايتها من التلف والفقد، وتحويل البيانات الخاصة بها إلى قواعد بيانات منفتحة ومصححة ومعتمدة ومفهرسة، وذلك لتقريب الوصول للمعلومة بسرعة أكبر، وتسهيل عملية البحث عن الأملاك، ويمثل هذا المشروع أهمية كبيرة تصب في الجانب الإداري لكتابات العدل والجهات العدلية ذات العلاقة.

والعمل على فصل الأعمال القضائية المنوطة بالمحامي عن الأعمال الإدارية التي يختص بها أعوانه من أمناء السر وكتاب الضبط والمسجلين وتحومهم ، ثم تحسين ذلك وتدريب العاملين في الدوائر القضائية على الإجراءات المحسنة، وسيستفيد القاطنون على هذا المشروع من أفضل التجارب الدولية في هذا المجال ولأجل اختصار الإجراءات الإدارية في الاستفسار عن الملكات العقارية أطلقت وزارة العدل مشروع الأرشيف الإلكتروني للثروة العقارية، والذي يهدف لحفظ الصكوك العقارية لدى الجهات العدلية وحمايتها من التلف والفقد، وتحويل البيانات الخاصة بها إلى قواعد بيانات منفتحة ومصححة ومعتمدة ومفهرسة، وذلك لتقريب الوصول للمعلومة بسرعة أكبر، وتسهيل عملية البحث عن الأملاك، ويمثل هذا المشروع أهمية كبيرة تصب في الجانب الإداري لكتابات العدل والجهات العدلية ذات العلاقة.

والعمل على فصل الأعمال القضائية المنوطة بالمحامي عن الأعمال الإدارية التي يختص بها أعوانه من أمناء السر وكتاب الضبط والمسجلين وتحومهم ، ثم تحسين ذلك وتدريب العاملين في الدوائر القضائية على الإجراءات المحسنة، وسيستفيد القاطنون على هذا المشروع من أفضل التجارب الدولية في هذا المجال ولأجل اختصار الإجراءات الإدارية في الاستفسار عن الملكات العقارية أطلقت وزارة العدل مشروع الأرشيف الإلكتروني للثروة العقارية، والذي يهدف لحفظ الصكوك العقارية لدى الجهات العدلية وحمايتها من التلف والفقد، وتحويل البيانات الخاصة بها إلى قواعد بيانات منفتحة ومصححة ومعتمدة ومفهرسة، وذلك لتقريب الوصول للمعلومة بسرعة أكبر، وتسهيل عملية البحث عن الأملاك، ويمثل هذا المشروع أهمية كبيرة تصب في الجانب الإداري لكتابات العدل والجهات العدلية ذات العلاقة.

تكون أكثر فاعلية وتتوافق مع إجراءات العمل في المحاكم، لتفعيل حل النزاعات بين الأفراد بالطرق السوية وتقريب وجهات النظر بين الخصوم وتعزيز قيم العفو والتسامح في المجتمع، والمساهمة في تقليص عدد القضايا ومدد التقاضي والإجراءات، والحد من تدفق القضايا على المحاكم بما يسهم في تقريب المواعيد وتقليل عدد التقاضي . كما أصدر وزير العدل قراراً إدارياً بتشكيل فريق في الوزارة لدراسة أنواع الدعاوى والانهايات الواردة إلى المحاكم والسعي لتقليلها من خلال وضع حلول لتقليل تدفق هذه الدعاوى والانهايات التي ترفع إلى المحاكم، من خلال تفعيل قضاء التنفيذ وتوسيع العمل بالسندات التنفيذية، وكذلك من خلال مساعدة المتقاضين للجوء للطرق البديلة لحل المنازعات ضمن البدائل الشرعية لتسوية المنازعات مع وجود الضمانة القضائية لجميع المتقاضين في حق اللجوء للقضاء انتهاءً عند عدم الوصول إلى تسوية مرضية للأطراف .

تكون أكثر فاعلية وتتوافق مع إجراءات العمل في المحاكم، لتفعيل حل النزاعات بين الأفراد بالطرق السوية وتقريب وجهات النظر بين الخصوم وتعزيز قيم العفو والتسامح في المجتمع، والمساهمة في تقليص عدد القضايا ومدد التقاضي والإجراءات، والحد من تدفق القضايا على المحاكم بما يسهم في تقريب المواعيد وتقليل عدد التقاضي . كما أصدر وزير العدل قراراً إدارياً بتشكيل فريق في الوزارة لدراسة أنواع الدعاوى والانهايات الواردة إلى المحاكم والسعي لتقليلها من خلال وضع حلول لتقليل تدفق هذه الدعاوى والانهايات التي ترفع إلى المحاكم، من خلال تفعيل قضاء التنفيذ وتوسيع العمل بالسندات التنفيذية، وكذلك من خلال مساعدة المتقاضين للجوء للطرق البديلة لحل المنازعات ضمن البدائل الشرعية لتسوية المنازعات مع وجود الضمانة القضائية لجميع المتقاضين في حق اللجوء للقضاء انتهاءً عند عدم الوصول إلى تسوية مرضية للأطراف .

تكون أكثر فاعلية وتتوافق مع إجراءات العمل في المحاكم، لتفعيل حل النزاعات بين الأفراد بالطرق السوية وتقريب وجهات النظر بين الخصوم وتعزيز قيم العفو والتسامح في المجتمع، والمساهمة في تقليص عدد القضايا ومدد التقاضي والإجراءات، والحد من تدفق القضايا على المحاكم بما يسهم في تقريب المواعيد وتقليل عدد التقاضي . كما أصدر وزير العدل قراراً إدارياً بتشكيل فريق في الوزارة لدراسة أنواع الدعاوى والانهايات الواردة إلى المحاكم والسعي لتقليلها من خلال وضع حلول لتقليل تدفق هذه الدعاوى والانهايات التي ترفع إلى المحاكم، من خلال تفعيل قضاء التنفيذ وتوسيع العمل بالسندات التنفيذية، وكذلك من خلال مساعدة المتقاضين للجوء للطرق البديلة لحل المنازعات ضمن البدائل الشرعية لتسوية المنازعات مع وجود الضمانة القضائية لجميع المتقاضين في حق اللجوء للقضاء انتهاءً عند عدم الوصول إلى تسوية مرضية للأطراف .

تكون أكثر فاعلية وتتوافق مع إجراءات العمل في المحاكم، لتفعيل حل النزاعات بين الأفراد بالطرق السوية وتقريب وجهات النظر بين الخصوم وتعزيز قيم العفو والتسامح في المجتمع، والمساهمة في تقليص عدد القضايا ومدد التقاضي والإجراءات، والحد من تدفق القضايا على المحاكم بما يسهم في تقريب المواعيد وتقليل عدد التقاضي . كما أصدر وزير العدل قراراً إدارياً بتشكيل فريق في الوزارة لدراسة أنواع الدعاوى والانهايات الواردة إلى المحاكم والسعي لتقليلها من خلال وضع حلول لتقليل تدفق هذه الدعاوى والانهايات التي ترفع إلى المحاكم، من خلال تفعيل قضاء التنفيذ وتوسيع العمل بالسندات التنفيذية، وكذلك من خلال مساعدة المتقاضين للجوء للطرق البديلة لحل المنازعات ضمن البدائل الشرعية لتسوية المنازعات مع وجود الضمانة القضائية لجميع المتقاضين في حق اللجوء للقضاء انتهاءً عند عدم الوصول إلى تسوية مرضية للأطراف .

تكون أكثر فاعلية وتتوافق مع إجراءات العمل في المحاكم، لتفعيل حل النزاعات بين الأفراد بالطرق السوية وتقريب وجهات النظر بين الخصوم وتعزيز قيم العفو والتسامح في المجتمع، والمساهمة في تقليص عدد القضايا ومدد التقاضي والإجراءات، والحد من تدفق القضايا على المحاكم بما يسهم في تقريب المواعيد وتقليل عدد التقاضي . كما أصدر وزير العدل قراراً إدارياً بتشكيل فريق في الوزارة لدراسة أنواع الدعاوى والانهايات الواردة إلى المحاكم والسعي لتقليلها من خلال وضع حلول لتقليل تدفق هذه الدعاوى والانهايات التي ترفع إلى المحاكم، من خلال تفعيل قضاء التنفيذ وتوسيع العمل بالسندات التنفيذية، وكذلك من خلال مساعدة المتقاضين للجوء للطرق البديلة لحل المنازعات ضمن البدائل الشرعية لتسوية المنازعات مع وجود الضمانة القضائية لجميع المتقاضين في حق اللجوء للقضاء انتهاءً عند عدم الوصول إلى تسوية مرضية للأطراف .

تكون أكثر فاعلية وتتوافق مع إجراءات العمل في المحاكم، لتفعيل حل النزاعات بين الأفراد بالطرق السوية وتقريب وجهات النظر بين الخصوم وتعزيز قيم العفو والتسامح في المجتمع، والمساهمة في تقليص عدد القضايا ومدد التقاضي والإجراءات، والحد من تدفق القضايا على المحاكم بما يسهم في تقريب المواعيد وتقليل عدد التقاضي . كما أصدر وزير العدل قراراً إدارياً بتشكيل فريق في الوزارة لدراسة أنواع الدعاوى والانهايات الواردة إلى المحاكم والسعي لتقليلها من خلال وضع حلول لتقليل تدفق هذه الدعاوى والانهايات التي ترفع إلى المحاكم، من خلال تفعيل قضاء التنفيذ وتوسيع العمل بالسندات التنفيذية، وكذلك من خلال مساعدة المتقاضين للجوء للطرق البديلة لحل المنازعات ضمن البدائل الشرعية لتسوية المنازعات مع وجود الضمانة القضائية لجميع المتقاضين في حق اللجوء للقضاء انتهاءً عند عدم الوصول إلى تسوية مرضية للأطراف .